

تضامنا مع حملة .. "الحريات أولا"

الأمم المتحدة تدعو إلى تشكيلها سريعا وفق آليات الديمقراطية

زيباري الوزير الأول في الحكومة العراقية الجديدة

بينما رأى المحلل السياسي حيدر علي في تصريح لإذاعة العراق الحر أن التوافقات السياسية هي التي تحسم موضوع تأسيس المجلس، لأن إعداد القانون من قبل كتلة العراقية وتقديمه مباشرة إلى مجلس النواب العراقي دون المرور عبر الحكومة يتعارض مع الدستور العراقي. لذا فهو يدعو لإتلاف العراقية التي يحق لها إعداد مسودة قانون تأسيس المجلس الوطني للسياسات البرلمانية ليحظى بتأييد الجميع. إلا أن النائب العلواني رأى بأن إقرار قانون تأسيس المجلس الوطني للسياسات البرلمانية يعتبر خرقا للاتفاقات التي أبرمت بين قادة الكتل السياسية.

لكن الخبير القانوني طارق حرب أكد أن الدستور العراقي أعطى الحكومة سلطة إعداد مشاريع القوانين وتقديمها للبرلمان الذي يكون له القول الفصل في إقرار القانون بالشكل الذي يرغب فيه العراقية بالتوافق مع باقي الكتل السياسية.

ما وصفته تقدماً حقيقياً، سواء من حيث تشكيل الحكومة أو الخطوات الهامة، التي اتخذتها للخروج من الفصل ٧ ميثاق الأمم المتحدة.

إلى ذلك أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن الانسحاب التدريجي للقوات الأميركية من العراق يجعل من الصعوبة على الأمم المتحدة القيام بمهامها التي تشمل المساعدات الإنسانية والتنمية.

وأشاد بان كي مون بتوصل كافة الكتل السياسية إلى اتفاقات أنهت الجمود الذي أعاق تشكيل الحكومة الجديدة، داعياً القیادات العراقية إلى الإسراع بتشكيل الحكومة وضمان شموليتها وتمثيلها لكل فئات المجتمع لأن ذلك سيساعد في وضع البلاد على مسار الديمقراطية والمصالحة الوطنية والاستقرار على المدى الطويل على حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة.

وتواصل مشاورات تشكيل الحكومة التي أوضح النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي أنها تمر بثلاث مراحل، لافتاً إلى أن

السيدية فيقمتها بـ ٣ نقاط و١٥ المدى وزارات والخدمية التي تليها ١،٥، ووزارات الدولة نقطة واحدة، وستكون مقبولة المرشح وفقاً للكفاءة والمهنية.

وتضم الحكومة الحالية ٢٧ حقيبة وزارية تم تصنيف خمس منها سيادية وهي: النفط والمالية والخارجية والدفاع والداخلية. لم يسم خلفا للمسابق حسين الشهرستاني، حيث تقول مصادر في التحالف إنه سيكون نائباً لرئيس الوزراء الشؤون الطاقة (النفط والكهرباء)، بينما تم الاتفاق على اسناد حقيبة المالية إلى القائمة العراقية.

مراقبون سياسيون اعتبروا الاتفاق، بحسب تقرير نشرته امس وكالة الأنباء الإيطالية، مرحلة مهمة لإتمام تشكيل الجهاز التنفيذي في المدة المقررة باعتبار أن الاتفاق على تقسيم باقي الوزارات سيكون أسهل، لكنها خدمية ترتبط بشكل أو بآخر بشرائح كبيرة من المجتمع العراقي يوفر لها قبولاً أفضل مستقبلياً لدى المواطنين.

القيادي في دولة القانون أشار في تصريح صحفي إلى أنه بإمكان رئيس الوزراء المكلف في حالة استمرار الخلاف على وزارات أخرى بين بعض الكتل كحقيبي التخطيط والتعليم العالي أن يشكل حكومته مع تأجيل تسمية وزراء لهاتين الوزارتين من أجل طرح تشكيلته للتصويت على مجلس النواب.

من جهته، كشف القيادي في كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري جواد الحسنائي عن اتفاق اولي بين الكتل الكبيرة الثلاث بتقسيم الوزارات السيادية لكل من: النفط للخارجية الوطني، والمالية للعراقية وإبقاء الخارجية للكرديستاني.

وقال الحسنائي للوكالة الاخبارية لانباء امس ان الكتل البرلمانية لم تحسم امورها بشكل نهائي للحقائب الوزارية، لكن هناك اتفاق اولي بين الكتل الكبيرة الثلاث بتقسيم الوزارات السيادية لكل من: النفط للخارجية الوطني، والمالية للعراقية وإبقاء الخارجية للكرديستاني، وان هذا الاتفاق لم يصل الى مرحلة النهائية.

واستدرك الحسنائي عن وجود مقترح لاعتماد النسخ المؤقتة في طريق التوزيع، وكذلك انسحاب المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية ضمن آلية النقاط.

وكانت هناك آلية قد طرحت عبر وسائل الاعلام تنص على: كل ٢،٢٤ مقعد يساوي نقطة واحدة، وان الرئاسات الثلاث بقيمة ١٠ نقاط، ونايبيها بـ ٥ نقاط، اما الوزارات

السيادية فيقمتها بـ ٣ نقاط و١٥ المدى وزارات والخدمية التي تليها ١،٥، ووزارات الدولة نقطة واحدة، وستكون مقبولة المرشح وفقاً للكفاءة والمهنية.

وتضم الحكومة الحالية ٢٧ حقيبة وزارية تم تصنيف خمس منها سيادية وهي: النفط والمالية والخارجية والدفاع والداخلية. لم يسم خلفا للمسابق حسين الشهرستاني، حيث تقول مصادر في التحالف إنه سيكون نائباً لرئيس الوزراء الشؤون الطاقة (النفط والكهرباء)، بينما تم الاتفاق على اسناد حقيبة المالية إلى القائمة العراقية.

مراقبون سياسيون اعتبروا الاتفاق، بحسب تقرير نشرته امس وكالة الأنباء الإيطالية، مرحلة مهمة لإتمام تشكيل الجهاز التنفيذي في المدة المقررة باعتبار أن الاتفاق على تقسيم باقي الوزارات سيكون أسهل، لكنها خدمية ترتبط بشكل أو بآخر بشرائح كبيرة من المجتمع العراقي يوفر لها قبولاً أفضل مستقبلياً لدى المواطنين.

القيادي في دولة القانون أشار في تصريح صحفي إلى أنه بإمكان رئيس الوزراء المكلف في حالة استمرار الخلاف على وزارات أخرى بين بعض الكتل كحقيبي التخطيط والتعليم العالي أن يشكل حكومته مع تأجيل تسمية وزراء لهاتين الوزارتين من أجل طرح تشكيلته للتصويت على مجلس النواب.

من جهته، كشف القيادي في كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري جواد الحسنائي عن اتفاق اولي بين الكتل الكبيرة الثلاث بتقسيم الوزارات السيادية لكل من: النفط للخارجية الوطني، والمالية للعراقية وإبقاء الخارجية للكرديستاني.

وقال الحسنائي للوكالة الاخبارية لانباء امس ان الكتل البرلمانية لم تحسم امورها بشكل نهائي للحقائب الوزارية، لكن هناك اتفاق اولي بين الكتل الكبيرة الثلاث بتقسيم الوزارات السيادية لكل من: النفط للخارجية الوطني، والمالية للعراقية وإبقاء الخارجية للكرديستاني، وان هذا الاتفاق لم يصل الى مرحلة النهائية.

واستدرك الحسنائي عن وجود مقترح لاعتماد النسخ المؤقتة في طريق التوزيع، وكذلك انسحاب المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية ضمن آلية النقاط.

وكانت هناك آلية قد طرحت عبر وسائل الاعلام تنص على: كل ٢،٢٤ مقعد يساوي نقطة واحدة، وان الرئاسات الثلاث بقيمة ١٠ نقاط، ونايبيها بـ ٥ نقاط، اما الوزارات



معتصمون في اتحاد الادباء يقرأون جريدة المدى امس .. عدسة ادم يوسف

وصف التعبير عن الرأي إساءة للحرية الزيدي؛ على المتظاهرين و"هم أقلية" احترام رأي الأكثرية

محلها، و حكومة بغداد المحلية عندما تريد تفعيل قرار تمتلك أدوات تفعيله، مطالبا الأشخاص الذي يتمتعون إلى المشروع الثقافي التعاون مع مجلس محافظة بغداد لبناء هذا المشروع للقيام بمتنديات ثقافية وجلسات ومؤتمرات، وأن ويجري العمل على ترميم المشروع الثقافي الذي ناله الغين نتيجة السياسات الخاطئة التي اتبعها النظام السابق، و ألا يتظاهروا فهم عناوين كبيرة والأغلب منهم أصدقاء وأساتذة.

وأضاف الزيدي في هذه المظاهرات هي إساءة لحرية الآخرين، كون المتظاهرون لم يفهموا فحوى قرار مجلس المحافظة، هذا القرار الذي اتخذ نتيجة مطالبات جماهيرية من أهالي بغداد فلا تزال الرسائل والمخاطبات تأتي إلى مجلس المحافظة تطالب بمظاهرات ترد على هذه المظاهرات، موضحاً أن المجلس لا يريد أن يكون الأمر سجلاً بين أبناء شعب بغداد، إنما بغرض من المتظاهرين والذين هم فئة قليلة أن تحترم رأي الأكثرية وان تحترم معتقدات الناس بعد إن صارت حالات من التجاوز فحين تتجول في منطقة الكرادة ستجد المراقص فتحت خارج ضوابط قرار ٨٢، فبين ملهى وآخر يوجد بار.

واختتم الزيدي حديثه بالقول "هذه المحال أغلقت بعنوان التجاوز على حريات أهالي بغداد والقرار اتخذ من أجل تنظيم حياة بغداد وأنا اعتقد أن لدينا مشاركات مع المؤسسات الثقافية الكبيرة، بالأمر كان لدينا أمسية في البيت الثقافي، وكان حضاراً أغلب الذين تظاهروا، أنا اعتقد يجب ألا يكون موضوع الختف البار والمهلي كونه جزءاً بسيطاً فيه اعتداء على أهالي بغداد ومناخاتها، وإذا اليوم تظاهروا بالمتنبي بالعشرات أنا استطيع ولا أقول أنا، فانا سمعت أن الكثير من المساجد طلبوا إقامة مظاهرات مساندة لمجلس محافظة بغداد في هذا القرار ونتمنى من المثقفين أن يكونوا أكثر التزاماً وأكثر تفهماً لوضع بغداد ونحن نمد يد العون للمساندة لهم، ومستعدون لإقامة متنديات ومؤتمرات ونتمنى النجاح لمشروعهم الثقافي".

بغداد/المدى

يذكر أن المصادر الأمنية في محافظة ديالى ومركزها مدينة بعقوبة، ٥٥ كم شمال شرق بغداد، تشير إلى أن قوات خاصة مرتبطة بوزارتي الداخلية أو الدفاع تتفقد بين فترة وأخرى عمليات استباقية في مناطق متفرقة من المحافظة لاعتقال قيادات بارزة في تنظيم القاعدة.

وفي حصيلة نهائية أعلنت عمليات بغداد عن إصابة (٢٣) زائراً إيرانياً بجروح إثر انفجار عبوة ناسفة استهدفت عجلة نقل زوارا إيرانيين في منطقة: الدورة، وعبوة لاصقة وضعت اسفل عجلة كانت متوقفة بالقرب من عجلة لنقل الزوار الإيرانيين في منطقة جوكو، تم نقل الجرحى إلى المستشفيات القريبة، غادر (٣٠) منهم المستشفى في علية لتلقي العلاج اللازم، ولا صحة لما تناقلته بعض وسائل الإعلام حول وقوع عدد من الشهداء إثر العمليات الإرهابية.

في سياق متصل أفاد مصدر عسكري في محافظة ديالى، السبت، بأن قوة أمنية خاصة اعتقلت ثلاثة من أبرز قيادات تنظيم القاعدة بينهم مسؤول لجنة الإنشاء الشرعي في التنظيم شمال المحافظة.

وقال المصدر في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن قوة خاصة من الشرطة نفذت، صباح امس، عملية دهم وقتيلش في ناحية العظيم، (٥٥ كم شمال بعقوبة)، ما أسفر عن اعتقال ثلاثة من أبرز قيادات تنظيم القاعدة بينهم مسؤول لجنة الإنشاء الشرعي في التنظيم، مبيناً أن المعتقلين من أبرز قيادات الخط الثاني في القاعدة.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة تفيد بوجود القياديين في احد المنازل السكنية في ناحية العظيم، مشيراً إلى أن القوة نقلت المعتقلين إلى احد المراكز الأمنية للتحقيق معهم.

في مختلف المحافظات واعتماد الطرق الحديثة في مجال الصيرفة واليات العمل في المصارف وانشاء مكتب خاص لمكافحة غسل الأموال. واستكمل مجلس النواب مناقشة موضوع البطالة وطرق معالجتها فقد اقترحت النائبة زينب عبد علي وضع قاعدة بيانات لتحديد الدرجات الخاصة وكشف البطالة المقنعة اما النائب ثامر العلواني فقد طالب بوضع خطة لكل وزارة لاستيعاب الأيدي العاملة وفقاً للتخصص والكفاءة في حين دعا النائب حسين نرمو الى تخصيص مبالغ من واردات النفط أو الضرائب لدعم العاطلين عن العمل لحين حصولهم على فرصة عمل، بينما اقترحت النائبة لأن محمد علي دعم مشاريع صغيرة وفتح معاهد للعاطلين عن العمل.

اما السيد صفاء الدين الصافي وزير الدولة لشؤون مجلس النواب فقد أكد على حرص الدولة على معالجة البطالة، مشيراً الى ان هناك عددا كبيرا

الموازنة وتقديم تقرير عنها ومناقشة المعنيين وتضييفهم رسمياً في مجلس النواب، مبيناً انه سيتم الاستفسار من محافظ البنك المركزي كونه مسؤولاً امام المجلس.

وفي الوقت نفسه صيف المجلس، محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي من اجل الاطلاع على السياسات المالية والنقدية وعلاقة البنك مع الحكومة وادارة احتياطات المصارف الوطنية و احتياطي البلد من العملة الصعبة.

ومن جانبه اشار الشبيبي الى ان البنك المركزي يمثل الجهة الوحيدة المسؤولة عن مستوى الاستقرار بالاسعار والحفاظ على القيمة الشرائية، لافتاً الى الاحتياطي الاجنبي يمثل غطاء لعمل البنك المركزي التحوطي لاقتصاد البلد، موضحاً ان البنك استطاع بوسائل السياسة المالية مكافحة حالة التضخم في البلاد الذي انخفض معدلته من ٢٤ بالمائة الى ٣ بالمائة مشددا على سعي البنك لبناء

عزت عمليات بغداد اسباب التفجيرات التي حصلت امس السبت التي النجاحات الأمنية التي حققتها الأجهزة الأمنية خلال عملية قبضة الحق التي نفذت مؤخرا واطاحت بقيادات كبيرة في تنظيم القاعدة ببغداد والانباء.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في حديث لـ "المدى" ان بقايا تنظيم القاعدة تحاول ان تؤثر على النجاحات الأمنية التي حققتها الأجهزة الأمنية من خلال اعتقال ما يسمى بوالى بغداد ومنفذى الهجوم الإرهابي الذي استهدف كنيسة سيدة النجاة بالإضافة الى اعتقال الهيكل التنظيمي لما يسمى بدولة العراق الإسلامية في الأنبار، مضيفاً ان هذا العمليات لن تنتهي عمل الأجهزة الأمنية في ملاحقة المجرمين والارهابيين

مجلس النواب يستكمل مناقشة موضوع البطالة وطرق معالجتها

الموازنة وتقديم تقرير عنها ومناقشة المعنيين وتضييفهم رسمياً في مجلس النواب، مبيناً انه سيتم الاستفسار من محافظ البنك المركزي كونه مسؤولاً امام المجلس.

وفي الوقت نفسه صيف المجلس، محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي من اجل الاطلاع على السياسات المالية والنقدية وعلاقة البنك مع الحكومة وادارة احتياطات المصارف الوطنية و احتياطي البلد من العملة الصعبة.

ومن جانبه اشار الشبيبي الى ان البنك المركزي يمثل الجهة الوحيدة المسؤولة عن مستوى الاستقرار بالاسعار والحفاظ على القيمة الشرائية، لافتاً الى الاحتياطي الاجنبي يمثل غطاء لعمل البنك المركزي التحوطي لاقتصاد البلد، موضحاً ان البنك استطاع بوسائل السياسة المالية مكافحة حالة التضخم في البلاد الذي انخفض معدلته من ٢٤ بالمائة الى ٣ بالمائة مشددا على سعي البنك لبناء

